الداهم يأتيها من مجتمعات بشرية اخرى ، من جماعات اثنية — قومية اخرى تريد ان تحد من هذه الحرية بآلية (ميكانيزم) سياسية اقتصادية او سواها او انها تنجر الى ذلك بدون قصد مسبق . ولا يمكن ان يكون المقصود بذلك سوى مجتمعات تنوي استغلال مجتمعات اخرى ... »

ويبين ان المقصود بالخطر على العرب هو « ما يسمى عادة بالنزعات الامبريالية » ، ويشير الى ان الامبريالية ليست هذا الوحش الاسطوري ، ذا الرأس الوحيد ، الذي يتغذى من دم البشر ونخاعهم ، مطاردا بغضبه الخالد ارادة التقدم والحرية في كل انحاء العالم . اذن ما هو المقصود بالامبريالية ؟ يقول : هناك امبرياليات وكل مجتمع هو امبريالي بالقوة . ويعلل موقفه الغامض هذا بقوله : كل مجتمع لم يتردد — عندما استطاع — في تأمين مصالحه الخاصة والبحث عن سعادته على حساب الاخرين . لكن هل هذا هو المقياس الوحيد لتعريف الامبريالية ؟

يعتبر رودينسون ان الامبريالية الرأسمالية هي من أخطر الامبرياليات الراهنة في عصرنا ، على انه يفتح باب النقاش لمعرفة ما اذا كانت بنية المجتمع الرأسمالي الراهن بالذات هي التي تجبره او لا تجبره على ان يكون امبرياليا . فهل يفهم من هذا الكلام ان هناك رأسمالية امبريالية ورأسمالية غير امبريالية وكيف ؟ ام ان هناك مفارقة في درجات نمو قوى الامبريالية وقدرتها على السيطرة والامتداد ؟

يؤكد من هذه الزاوية انه في الواقع ثمة « امبريالية اقتصاديا رأسمالية حاليا » وان « الامم الرأسمالية تخلت مؤقتا على الاقل عن امبريالية سياسية اي عن السيطرة السياسية المباشرة على الامم الاخرى » . ولكن رودينسون لا يعطينا امثلة ملموسة ومعاصرة على ذلك . ونحن نسأله هل تخلت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مثلا عن الامبريالية السياسية كما يحددها ؟ وهل ان اليابان والمانيا الاتحادية — وهما الان في طور الامبريالية الاقتصادية — لا تطمحان او لا تعملان منذ الان على الانتقال الى الامبريالية السياسية ؟ واخيرا ، الى اي حد يمكن الفصل ، جدليا وفي الواقع بين الاشكال الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية للامبرياليات الرأسمالية الراهنة ؟ انه يحصر دور الامبرياليات الرأسمالية بالامبريالية الاقتصادية ، منظرا ذلك بقوله : « ان المجتمعات الرأسمالية المتطورة تستفيد من تفوقها (في نطاق او خارج نطاق خطة مدروسة) — (هل هذا صحيح اصلا او قابل للافتراض ؟) لاجل الحد من امكانات التقرير المستقل عند المجتمعات المتخلفة فيما يختص بالاقتصاد ؟ وان الدول الرأسمالية تستفيد من هذه الالية لتضغط ايضا على حرية التقرير السياسي في الدول المتخلفة » . اذن هناك امبريالية اقتصادية — سياسية معا ؟ والا فكيف يمكن فصل الارتهان الاقتصادي عن الارتهان السياسي والعسكري ؟

وينتقل الى الحديث عن « الامبرياليات الاشتراكية » قائلا انها « امبرياليات كامنة حاليا » ، ولكن أليس في هذا تضليل ؟ اذ كيف يمكن ان نضع امام الشعوب النامية، الامبريالية الاوروبية — الاميركية القائمة على نفس مستوى ما يسميه رودينسون « الامبرياليات الاشتراكية الكامنة حاليا » ؟ انه يلاحظ مثلا ان القوى الاشتراكية لا تعمل على اعاقة الاستقلال الاقتصادي للبلدان المتخلفة ، وذلك خلافا لما يجري مع البلدان الرأسمالية .

وبعد ، يتناول الامبريالية الاسرائيلية ، بقوله : « بما ان المقصود هنا هو البلدان العربية فلا بد من الاخذ بعين الاعتبار ، علاوة على ما تقدم ، امبريالية خاصة نوعيا ، تهدد هذه البلدان ، ألا وهي الامبريالية الاسرائيلية . ان القضية معقدة ودقيقة ، وتستوجب تدقيقات كثيرة ، من الواضح انه من الصعب أن نطالب بها الناس والمجتمعات الملتزمين مباشرة في المعركة . ومعالجة القضية موضوعيا تعرضنا لاتهامات شديدة من كل الاطراف، بعضها مستوحى من مشاعر حميدة بحد ذاتها . وبما انني قد انزلقت في السير على هذا الطريق ، فسوف أواصل سيري » (ص ٥٠) .

وفي سياق تحليله وتحديده لظاهرة الامبريالية الاسرائيلية ، يقول : « انه لامر شرعي ان نعتبر ، مثلما برهنت على ذلك بالتفصيل في موضع آخر ، ان الانغراس الواسع لسكان من اليهود ، ثم تكوين دولة يهودية على الارض الفلسطينية ، بمثابة ظاهرة استعمارية تدخل في سياق توسع اوروبا الامبريالي ، مع تفاوت زمني معين . ان جماعة بشرية ، جماعة اليهود الصهاينة ، قد تكونت شيئا فشيئا في تشكيل أثني جديد ، له لغة عبرائية ، ومزود بقوة متعاظمة ، وحائز على حظوة الحماية البريطانية سنة ١٩١٧ . ولقد